إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/ 441
للنشر الفوري
٢٦ سبتمبر ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يوافق على تقديم مساعدات فورية بقيمة ١٣٠ مليون دولار إلى غينيا وليبريا وسيراليون من أجل التصدي لفاشية إيبولا

في قرار عاجل يدعمه بيان مشترك من جميع المديرين التنفيذيين، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اليوم على تقديم مساعدات مالية طارئة إلى غينيا وليبريا وسيراليون يبلغ مجموعها ١٣٠ مليون دولار أمريكي، وذلك للمساهمة في التصدي لفاشية إيبولا. وسيتاح تمويل الصندوق للبلدان الثلاثة على الفور بقيم قدرها ٤١ مليون دولار لغينيا، و ٤٩ مليون دولار لليبريا، و ٤٠ مليون دولار لسيراليون. ويأتي هذا التمويل الطارئ بالإضافة إلى المساعدات المقدمة في ظل البرامج القائمة مع هذه البلدان، وسيساهم في تغطية جانب من احتياجات التمويل الآنية لميزان المدفوعات والمالية العامة والتي تقدر حاليا بحوالي ١٠٠ مليون دولار لكل بلد.

وفي هذا الصدد، قالت السيدة كريستين لاغارد إن "تفشي الإيبولا في غينيا وليبريا وسيراليون كبَّد هذه البلدان بالفعل خسائر فادحة في الأرواح، ويمكن أن يكون لهذه الأزمة الإنسانية تداعيات اقتصادية عميقة أيضا. وقد طلبت حكومات غينيا وليبريا وسيراليون الحصول على دعم من الصندوق لمساندة جهودها الرامية لاحتواء هذا الوباء غير المسبوق الذي يقع تأثيره الأكبر على شرائح السكان الأكثر ضعفا. والصندوق يعمل جاهدا مع السلطات في البلدان المتضررة وشركائها في التنمية للسيطرة بسرعة على فاشية إيبولا والمساعدة في جهود إعادة بناء الاقتصاد التي يجب الشروع فيها لاحقا."

وقد أسفرت فاشية أيبولا التي أصابت البلدان الثلاثة عن أزمة اجتماعية وإنسانية كبيرة، ولا تزال صعبة الاحتواء رغم جهود الحكومات المعنية وشركائها في التنمية. وتُسبب هذه الفاشية آثارا اجتماعية واقتصادية كلية حادة أيضا في البلدان الثلاثة الهشة في الأصل. ولا تزال الأزمة تتكشف حتى الآن، لكن تقديرات الصندوق الأولية تشير إلى إمكانية تراجع النمو بما لا يقل عن ٣-٣,٥% في ليبريا وسيراليون وحوالي ١,٥% في غينيا في عام ٢٠١٤. وقد احتدمت الضغوط التضخمية في البلدان المتضررة، وظهرت احتياجات كبيرة لتمويل المالية العامة نظرا لما سببته هذه الفاشية من هبوط حاد في الإيرادات الضريبية وضرورة القيام بزيادة كبيرة في الإنفاق المرتبط بالإيبولا. وثمة حاجة ملحة لدعم إضافي وكبير للميزانية من شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف لتجنب الحاجة إلى تدابير تصحيحية محلية موجعة وللمساعدة في استئصال هذا المرض.

وقد وافق المجلس التنفيذي اليوم على زيادة الموارد المتاحة بنسبة ٢٥% من حصة العضوية بمقتضى اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد"[١] المعقود حاليا مع ليبريا وسيراليون، مما يحقق زيادة في التمويل تكاد تصل إلى ٥٠% في ظل الاتفاقات القائمة مع البلدين؛ كما وافق على تمويل قدره ٢٥% من الحصة بمقتضى اتفاق "التسهيل الائتماني السريع"[٢] مع غينيا.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي في هذا الخصوص، أدلت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق ورئيس المجلس، بالبيان التالي:

"تُلحِق فاشية إيبولا خسائر إنسانية فادحة بكل من غينيا وليبريا وسيراليون. وما لم يتم احتواء هذا الوباء بسرعة، فسوف يقضي على التقدم الذي أحرزته هذه البلدان في السنوات الأخيرة نحو إصلاح اقتصاداتها التي لا تزال هشة. وهناك حاجة ماسة لأن يبذل المجتمع الدولي جهودا منسقة واسعة النطاق لدعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لاحتواء هذا الوباء. وعلى هذه الخلفية، أيد المجلس التنفيذي بشكل قوي وعاجل طلب السلطات الحصول على مساعدات مالية.

"وتؤثر هذه الفاشية على غينيا وليبريا وسيراليون بطرق مختلفة، لكن المتوقع في كل الحالات أن تُحْدِث انخفاضا كبيرا في النمو الاقتصادي وتتسبب في إذكاء الضغوط التضخمية. وتتأثر شرائح السكان الأفقر والأضعف أكثر من الشرائح السكانية الأخرى بالاضطرابات التي تصيب التجارة وبارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأولية. ومن المتوقع أن تتسع عجوزات المالية العامة بسبب انخفاض الإيرادات مع تباطؤ النشاط الاقتصادي إلى جانب ارتفاع النفقات الإضافية على برامج الطوارئ. ومن المتوقع أيضا أن تتدهور أرصدة الحساب الجاري من جراء انخفاض الصادرات وزيادة الواردات الغذائية وغيرها من السلع الحيوية. وتشير تقديرات خبراء الصندوق الأولية إلى وجود فجوة تمويلية قدرها ٣٠٠ مليون دولار تقريبا على أساس مجمع.

"وستغطي موارد الصندوق التي أتيحت اليوم ما يقرب من نصف هذه الاحتياجات التمويلية. وهناك حاجة لأن يقدم المانحون الثنائيون ومتعددو الأطراف دعما إضافيا لميزان المدفوعات والميزانية في هذه البلدان لتجنب اتخاذ تدابير تصحيحية موجعة ولحماية الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومما يؤكد الحاجة الملحة لهذا الدعم ذلك التدهور السريع الذي يشهده الموقف الصحي في البلدان المعنية.

"هذا ويتابع الصندوق الموقف عن كثب ويقف على استعداد لتقديم مزيد من المساعدات والمشورة لاجتياز هذه الفترة العصيبة.

---

[١] "التسهيل الائتماني الممدد" (Extended Credit Facility" –ECF) هو اتفاق للإقراض يسمح بارتباط برامجي مستمر على المدى المتوسط إلى الطويل في حالة مواجهة البلد العضو مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات.

[٢] "التسهيل الائتماني السريع" (Rapid Credit Facility" –RCF) هو اتفاق للإقراض يقدم دعما ماليا سريعا في دفعة واحدة تصرف مقدما للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه احتياجات تمويلية ملحة.

خلفية:

ليبريا: وافق المجلس التنفيذي للصندوق في ١٩ نوفمبر ٢٠١٢ على اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" مع ليبريا بقيمة ٧٩,٩ مليون دولار أمريكي (راجع البيان الصحفي رقم 12/449). ويؤدي التمويل الإضافي والفوري البالغ ٤٩ مليون دولار إلى زيادة الموارد المتاحة بمقتضى التسهيل الائتماني الممدد إلى ١٣٠ مليون دولار.

سيراليون: وافق المجلس التنفيذي للصندوق في ٢١ أكتوبر ٢٠١٣ على اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" مع سيراليون بقيمة ٩٥,٨٤ مليون دولار أمريكي (راجع البيان الصحفي رقم 13/410). ويؤدي التمويل الإضافي والفوري البالغ ٤٠ مليون دولار إلى زيادة الموارد المتاحة بمقتضى التسهيل الائتماني الممدد إلى ١٣٦ مليون دولار.

غينيا: وافق المجلس التنفيذي للصندوق في ٢٤ فبراير ٢٠١٢ على اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" مع غينيا بقيمة ١٩٨,٩ مليون دولار أمريكي (راجع البيان الصحفي رقم 12/57). وتحقق غينيا تقدما مرضيا بمقتضى اتفاق التسهيل الائتماني الممدد الحالي، لكنها ستتلقى تمويلا طارئا قدره ٤١ مليون دولار أمريكي بمقتضى "التسهيل الائتماني السريع" في انتظار إتمام مراجعة الأداء المقررة في ظل التسهيل الائتماني الممدد.